

بصمة الجينات ودورها في الإثبات الجنائي "رؤية إسلامية"

د. عارف علي عارف
الأستاذ المساعد في القانون
الإسلامية العامة بجامعة



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه، وبعد:

فقد خلق الباري هذا الكون، وأودع فيه أسراراً من المخلوقات والقوانين والصفات والخصائص، وخلق الإنسان وجعل وجوده يمتاز بالتفرد الخاص في كثير من صفاته، وهذه الخصوصية التي يتميز بها كل واحد من بني البشر إنما هي آية من آيات الله في خلق الإنسان، وتتجلى هذه الخصوصية في كثير من جوانب خلقه، منها: تفرد كل إنسان على وجه الأرض ببصمة أصابعه، وتفرده كذلك ببصمة صوته، وبصمة رائحته^(١)،

(١) العصر الجديد للطب من جراحة الجينات إلى الاستنساخ البشري، الدكتور خالص جليبي، ط ١، ٢٠٠٠م، دار الفكر - لبنان، ص ١٣٨.

وكذلك بصمة قزحيته (الجزء الملون من العين)^(١)، فضلاً عن الكشف الجديد الهام وهو نظام «البصمة الجينية»^(٢)، والذي يعتمد على حقيقة مفادها أن كل إنسان يتفرد بنمط خاص في ترتيب جيناته ضمن كل خلية من خلايا جسده ولا يشاركه فيها أي إنسان آخر، ولقد هدى الله الإنسان إلى اكتشاف خصوصية التفرد هذه في بصماته الجينية، فاستفاد منها العلماء لتحقيق مصالح كبرى لبني البشر.

إن اكتشاف نظام البصمة الجينية يعدّ ماثرة عظيمة قدّمها علماء البيولوجيا إلى نظام القضاء عموماً ونظام القضاء الجنائي بوجه خاص، ومعطيات هذا العلم هي إحدى الجوانب المضيئة لاستخدام التكنولوجيا وتطورات العلم الحديث في مجال ملاحقة الجريمة ومحاصرتها بصورة أحكم، وفي تحقيق العدالة، لذلك كان هذا النظام الجيني إجراءً من الإجراءات التي توصل إلى كشف الحقيقة، وأصبح له دور خطير نظراً لما ترتّب عليه من إدانة المجرم وتبرئة البريء.

إنها القفزة الكبرى في معرفة الهوية الشخصية في مجالات تعذر على بصمات الأصابع الاقتراب منها، وهذه التطورات العلمية قد ألقت بظلالها على كثير من القضايا الأمنية، فأمكن باستخدام هذه التكنولوجيا الحديثة الكشف عن ملابسات الكثير من القضايا التي كان يتعذر كشفها ومعرفة الحقيقة فيها.

وقد استخدم هذا العلم أيضاً في مجال الأنساب لفضّ المنازعات الخاصة بتحديد الأب أو الأم البيولوجي للطفل. إن اكتشاف الجريمة وإثبات النسب عن طريق نظام تحليل البصمة الجينية لم ينل ما يستحقّه من دراسات الكتاب المعاصرين، ولعل السبب في ذلك جدة هذا الموضوع، إذ ظهر هذا

(١) فقد توصل فريق من العلماء في دراسة حديثة في جامعة كمبردج البريطانية إلى أن الخطأ المحتمل في التعرف على الهوية في بصمة القزحية بنسبة ١ إلى ألف بليون.

انظر: الإنترنت WWW.moncet.com/new/show.asp?new-id=439840.

(٢) وتسمى كذلك بالبصمة الوراثية، أو بصمة الـ DNA، أو بصمة الحمض النووي.



العلم بصورة جدية على الساحة العلمية في التسعينيات من القرن العشرين.
ولنظام البصمة الجينية أيضاً دور كبير في إظهار الحقيقة في حالات
التلاعب بالنسب العائلي للحصول على الإرث وتوزيع التركات.

ولم يقتصر استخدام بصمة الجينات على الإنسان فقط، وإنما أعطى
نتائج إيجابية في عالم النبات، وفي قضايا المخدرات بالذات، إذ إن هناك
اختلافات في تصنيف الحمض النووي فيما بينها؛ لأن الظروف البيئية والتربة
ومحتوياتهما لهما تأثير كبير على هذه الاختلافات، والتي يمكن بواسطتها
تحديد مصدر النباتات، مما يساعد على مكافحة المخدرات، وتطبيق العقوبات
على هذه المصادر^(١)، فالتصنيف الجيني لنبات الحشيش المزروع في تركيا
يختلف عن التصنيف الجيني للنبات المزروع في جامايكا أو في باكستان.

لذلك تمّ استخدام هذا العلم لتحديد أصول المواد المخدرة، ومكان
زراعتها، وبالتالي تركيز عمليات مكافحة والتعاون الأمني مع المنافذ
ومناطق الإنتاج^(٢).

وسنمهد لهذا البحث بتعريف البصمة الجينية ومعناها العلمي:

فالبصمة الجينية هي «بصمة الحمض النووي د. ن. أ. (DNA Finger Printing)».

والجينات هي الأساس الجزيئي التي تنقل الرسالة الوراثية من جيل
لآخر، وتوجّه نشاط كل خلية، وهي عبارة عن جزيئات عملاقة تكون ما
يشبه الخيوط الرفيعة المجدولة، تسمى الحمض النووي الريبوزي المختزل
DNA. وهذه الحروف هي اختصار للاسم العلمي «ديوكسي ريبو نيوكليك
أسيد - Dioxy Ribo Nuclie Acid»، وقد سمّي بالحمض النووي نظراً
لوجوده وتمركزه دائماً في نوية خلايا الكائنات الحية جميعاً، بدءاً بالبكتريا
والفطريات والنباتات والحيوانات وانتهاءً بالإنسان.

(١) مجلة التقدم العلمي، مصدر سابق.

(٢) المصدر السابق، ص ٣١.

إن اكتشاف هذا الحمض ومعرفة معلوماته ودلائله الوراثية، قلباً مفاهيم الإنسانية عن مبادئ وأساسيات علم الوراثة. وتحتوي هذه الرسالة الوراثية على كل الصفات الوراثية بداية من لون العينين وحجم القدمين، وكذلك مدى الاستعداد للإصابة بمرض وراثي، وحتى أدق التركيبات الموجودة في الجسم، وتترتب الجينات في خلايا الإنسان على ٢٣ زوجاً من الكروموسومات في نواة الخلية، وكل كروموسوم يحتوي على مائة ألف جين ومرتب عليها كالخرز على الخيط، والكروموسومات مركب من الحمض النووي وبروتينات، وهذه البروتينات تلعب دوراً مهماً في المحافظة على هيكل المادة الوراثية، وتكمن المعلومات الوراثية لأي خلية من تتابع الشفرة الوراثي «تتابع القواعد التروجينية الأربعة التي وهبها الله للحياة، وهي: الأدينين A، والجوانين G، والسيتوزين C، والثيامين T، التي تكوّن المادة الوراثية في صورة كلمات وجمل تقوم بتخزين المعلومات الوراثية، المسؤولة عن حياة الفرد. إن تسلسل القواعد التروجينية يختلف من شخص إلى آخر، ولا يتشابه فيه شخصان على وجه الأرض، إلا في حالة التوائم المتماثلة والتي أصلها بويضة واحدة وحيوان منوي واحد، لذا فإنه يمكن القول نظرياً بأنه يمكن التفريق بين جميع الأشخاص بناءً على الأحماض النووية الموروثة لديهم، ما عدا في حالة التوائم المتشابهة. والخلية آدمية الواحدة تحتوي على ما يقارب الثلاثة بلايين زوج من القواعد التروجينية و٦ بليون من النيوكليوتيد، وهي وحدة رئيسية في الأحماض النووية، وتسلسل هذه القواعد التروجينية على جزء الحمض لا يتطابق فيه شخصان»^(١).

لقد تمكّن حديثاً «إليك جفري» في جامعة ليستر بالمملكة المتحدة من

(١) مجلة التقدم العلمي، العدد ١٧، مصدر سابق، ص ٣٧. نقلاً عن كتاب توظيف العلوم الجنائية لخدمة العدالة، للعقيد الدكتور بدر خالد خليفة. وانظر: الهندسة الوراثية أعظم وأخطر ثورة في تاريخ البشرية، محمد إسماعيل فرج، مجلة منار الإسلام، العدد السابع ١٩٩١، ص ٦٥.



اكتشاف اختلافات في تتابع الشفرة الوراثية في منطقة «الإنترون - Intron» متمثلة في الطول والموقع، وقد وجد أن هذه الاختلافات يتفرد بها كل شخص تماماً مثل بصمة الأصابع، لذلك أطلق عليها «بصمة الجينات» أو البصمة الوراثية، وقد وجد أيضاً أن بصمة الجينات تحدث طبقاً لقوانين «مندل» الوراثية، فالمقصود ببصمة الجينات إذاً هو الاختلافات في التركيب الوراثي لمنطقة «الإنترون»، ويتفرد بها كل شخص تماماً وتورث، أي أن الطفل يحصل على نصف هذه الاختلافات من الأم، وعلى النصف الآخر من الأب، ليكون مزيجاً وراثياً جديداً يجمع بين خصائص الوالدين، وخصائص مستودع وراثي لقدامى الأسلاف.

وحديثاً تمكن عالمان الأستراليان «رولند فان» و«ماكسويل جونز» في عام ١٩٩٧م من عزل المادة الوراثية من الأشياء التي تم لمسها مثل المفاتيح والتلفون والأكواب بعد استخلاص المادة الوراثية، حيث يتم تقطيعها باستخدام أنزيمات التحديد، ثم تفصل باستخدام جهاز الفصل الكهربائي، ثم تنقل إلى غشاء نايلون، ثم باستخدام مسابر خاصة يتم تعيين بصمة الجينات على فلم الأشعة.

بعد هذا التمهيد سنبين أولاً دور البصمة الجينية في الإثبات في مجال الجنايات:

من المعلوم أنه في حالة ارتكاب جريمة فإنه من المحتمل أن يترك الجاني أي مخلفات آدمية منه في مسرح الجريمة، مهما حرص على إخفاء جريمته، واجتهد ألا يترك آثاراً تدل عليه، وذلك لاضطراب وضعه النفسي ولخوفه، فلا يستطيع السيطرة على تصرفاته، فيترك آثاره على جسم المجني عليه في صورة تلوثات دموية نتيجة لجرح بسبب العنف، أو عند محاولته الهرب، أو تلوثات منوية، أو تلوثات لعابية على أعقاب السكاير أو الأكواب أو بقايا مأكولات، أو آثار شعر آدمي أو جلد بشري تحت أظافر المجني عليه، حينئذ فإن تلك الجزيئات المتروكة والموجودة في نقطة واحدة من

الدم مثلاً يمكن أن تتحول إلى جزيئات مشعة، ثم تتعرض بعد ذلك إلى تحليل الـ DNA بواسطة الكمبيوتر، وذلك للحصول على «بصمة جينية» في شكل صورة مطبوعة، مما لا يدع أي فرصة للإنكار والإفلات، وقد أصبح من الممكن الآن الحصول على بصمة جينية من شعرة واحدة فقط^(١)، إذ إن كل خلية تحمل داخلها هوية صاحبها وصورته الشخصية التي لا يستطيع تزويرها، فكل خلية نسخة مستقلة وصورة مكررة من صورته الشخصية، ولا مجال للإنكار، فتشهد الجلود والدماء والخلايا على صاحبها شهادة حق، وتلك آية من آيات الله التي لم تكن تخطر على بال بشر مصداقاً لقوله تعالى: ﴿سَرَبِهِمْ ءَايَاتُنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فُصِّلَتْ: ٥٣]. وهذه البصمة تلازم الإنسان طوال حياته ولا يمكن محوها أو التخلص منها بحال من الأحوال^(٢).

ومن مميزات بصمة الحمض النووي مقاومتها لعوامل التحلل والتعفن، كما يمكن عمل البصمة من الدم السائل والجاف حتى لو مضى عليهما شهر، هذا بجانب أن لكل إنسان على وجه الأرض صفاته الوراثية الخاصة به منذ نشأته، وتبقى معه حتى مماته، ولا يتشابه مع أي شخص آخر حتى لو كان أخاه - ما عدا التوائم المتماثلة من بويضة واحدة كما ذكرنا -، من هذه الآثار جميعاً يمكن عمل بصمة الحمض النووي، ويمكن الربط بين المتهم والجريمة بواسطة هذه الآثار^(٣).

وتستخدم بصمة الجينات أيضاً في مجال التعرف على هوية الميت بتحليل رفاته، ولو بعد موته بآلاف السنين^(٤).

(١) انظر: مجلة العربي، العدد ٤٧٥، يونيو ١٩٩٨م، خلية واحدة تكشف عن المجرم، للدكتور أنيس فهمي.

(٢) البصمة من آيات الله في خلق الإنسان، للأستاذ الدكتور السيد سلامة السقا، مجلة منار الإسلام، العدد الأول يوليو ١٩٩١، ص ٥٨.

(٣) توظيف العلوم الجنائية، مصدر سابق.

(٤) انظر: مجلة الثقافة العالمية، الأركيولوجيا الوراثية، ص ١ - ٣، مصدر سابق.



أما في الفقه الإسلامي فإن نظام البصمة الجينية يدخل في باب الإثبات بالقرائن، والسؤال الذي يطرح الآن: ما هي القيمة القضائية لنظام البصمة الجينية كوسيلة من وسائل الإثبات في الجنايات من منظور الفقه الإسلامي، وجدير بنا أن نبين قبل ذلك آراء الفقهاء في إثبات القصاص والحدود بالقرائن، ومدى اختلافهم في ذلك.

أولاً: إثبات القصاص بالقرائن:

أما ما يتعلق بالقصاص فإن الفقهاء قد اختلفوا في العمل بالقرينة^(١) في القصاص، فيرى جمهور الفقهاء عدم جواز العمل بالقرائن في إثبات جرائم القتل لأنها لا تعدُّ وسيلة إثبات في القصاص، ولو كانت القرائن قوية الدلالة بحيث تقارب اليقين، بل يلجأ إلى القسامة حينئذٍ وموجبها من القود أو الدية - على خلاف بينهم - وذلك للاحتياط في أمر الدماء وإزهاق النفوس بالاعتماد على وجود القتل في محلة المتهمين عند من لا يشترط قرينة اللوث (العداوة الظاهرة)، أو بالاعتماد على مجرد اللوث عند من يشترطه؛ ذلك لأن القرائن في قضايا الدماء يكتنفها من الغموض والاحتمالات ما لا يكتنف غيرها.

وعلى هذا فهم يرون أنها لا تصلح أن تكون وسيلة إثبات في جرائم القتل، لأنه كالحدود يدرأ بالشبهات^(٢)، والاحتياط في الدماء مثل الاحتياط في الحدود بل أكثر منها وأولى. هذا وقد ذكر المانعون من الحكم بالقرائن في الدماء حادثة الخربة^(٣) في زمن علي عليه السلام، واستدلوا بها على أن الحكم

(١) القرينة هي: كل أمانة ظاهرة تقارن شيئاً خفياً فتدلُّ عليه، والمجلة عرّفت القرينة بأنها: الأمانة البالغة حدّ اليقين، م/١٧٤١. انظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي ٣٩١/٦.

(٢) محاضرات في علم القاضي، د. عبدالعال عطوة، ص ٥٤. النظام القضائي في الفقه الإسلامي، د. محمد رأفت عثمان، مكتبة الفلاح، الكويت، ص ٣٦٥. القرائن ودورها في الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي، للدكتور أنور دبور، ص ١٧٠.

(٣) وملخص هذه الحادثة أنه أتى برجل وجد في خربة، وبيده سكين متلطخ بدم، وبين =



بالقرائن لا يؤمن فيه من الوقوع في الخطأ، لأن القرائن قد تدلُّ على غير الواقع، فإن هذا الرجل كاد أن يُقتل نظراً للقرائن التي أحاطت به، والتي غلب معها على ظنِّ الجميع أنه هو القاتل، الشيء الذي لم يجد معه بدءاً من الاعتراف بما لم تجنِّه يده، فلولا هذه القرينة لما ذهب به القوم إلى عليّ، ولولاها لما قال الناس: هذا قتل هذا، ولولاها أيضاً لدافع الرجل عن نفسه ولما اعترف بما لم يجنِّه، الأمر الذي كاد يؤدي بحياته وهو بريء.

ويجاب عن ذلك: أولاً: بأن علياً ﷺ لم يحكم في هذه القضية بالقرائن، وإنما حكم باعتراف المتهم؛ وتلك القرائن التي أحاطت بالمتهم لو تجردت عن إقراره ما أوجبت أن يحكم عليه بالقتل، وإنما غاية ما تصل إليه

= يديه قتيل يتشطح في دمه، فسأله فقال: أنا قتلته. قال: اذهبوا به فاقتلوه. فلما ذهبوا به أقبل رجل مسرعاً، فقال: يا قوم لا تعجلوا، ردُّوه إلى عليّ، فردُّوه، فقال الرجل: يا أمير المؤمنين ما هذا صاحبه، أنا قتلته. فقال عليّ للأول: ما حملك على أن قلت: أنا قاتله، ولم تقتله؟ قال: يا أمير المؤمنين، وما أستطيع أن أصنع وقد وقف العسس على الرجل يتشطح في دمه وأنا واقف وفي يدي سكين وفيها أثر الدم، وقد أخذت في خربة، فخفت ألا يقبل مني، وأن يكون قسامة، فاعترفت بما لم أصنع واحتسبت نفسي عند الله. فقال عليّ: بشما صنعت، فكيف كان حديثك؟ قال: إني رجل قصّاب خرجت إلى حانوتي في الغلس فذبحت بقرة، وسلخت، فبينما أنا أصلحها والسكين في يدي أخذني البول فأتيت خربة كانت بقربي فدخلتها وقضيت حاجتي، وعدت أريد حانوتي فإذا بهذا المقتول يتشطح في دمه، فراغني أمره فوقفت أنظر إليه والسكين في يدي، فلم أشعر إلا بأصحابك وقد وقفوا عليّ فأخذوني، فقال الناس: هذا قتل هذا، ما له قاتل سواه، فأيقنت أنك لا تترك قولهم لقولي، فاعترفت بما لم أجنِّه، فقال عليّ للمقرّر الثاني: فأنت كيف كانت قصّتك؟ فقال: أعرابي أفلس فقتلت الرجل طمعاً في ماله، ثم سمعت حسَّ العسس فخرجت من الخربة واستقبلت هذا القصّاب على الحال الذي وصف، فاستترت ببعض الخربة حتى أتى العسس فأخذوه وأتوك به، فلما أمرت بقتله علمت أنني أبوء بدمه أيضاً، فاعترفت بالحق. فقال عليّ للحسن ﷺ: ما الحكم في هذا؟ فقال: إن كان قد قتل نفساً فقد أحيا نفساً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة: ٣٢]، فخلا عليّ سبيله، وأخرج دية القاتل من بيت المال. انظر: الطرق الحكيمة، ص ٥٠.



تلك القرائن أن تكون لوثاً يمكن معه لأولياء المقتول أن يحلفوا خمسين يميناً كما في أيمان القسامة، ثم إنه لو تركنا الحكم بالقرائن بناءً على هذه الواقعة لوجب بالأولى أن نترك الحكم بما يثبت بالإقرار، لأن الرجل قد أقرّ بأنه قتل، ثم تبين أنه كان كاذباً في إقراره^(١).

ويرى فريق آخر: أنه يؤخذ بالقرائن في قضايا الدماء، إذا كانت تلك القرائن قوية الدلالة، بحيث تقارب اليقين في إثبات جريمة القتل بدون احتياج إلى القسامة، وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن الغرس من الحنفية، وابن فرحون من المالكية، وابن قيم الجوزية من الحنابلة، ومذهبهم العمل بالقرائن في جميع الحقوق^(٢).

ومجلة الأحكام العدلية أخذت بالقرينة أيضاً كدليل إثبات في جرائم القتل، فقد نصّت المادة ١٧٤١ من المجلة على أنه «إذا خرج أحد من دار خالية، مدهوشاً، وفي يده سكين ملوثة بالدم، فدخل في الدار، ورؤي فيها شخص مذبح في الوقت نفسه، فلا يشتبه في كونه قاتل ذلك الشخص، ولا يلتفت إلى الاحتمالات الوهمية الصرفة، كأن يكون الشخص قد قتل نفسه، لذلك يقام عليه القصاص بناءً على تلك القرينة وحدها كدليل في الإثبات، وهذا ما يراه الحنفية في اعتبار القرينة القطعية وحدها بيّنة نهائية كافية للقضاء بها»^(٣).

وأيضاً، يؤخذ بالقرينة كبدية دليل في الإثبات فيما إذا وجد شخص مقتولاً بقرية، أو بحارة من مدينة، وللمقتول أعداء معروفون، أو غير معروفين، في المكان، فالظرف المكون من وجود العداوة، ومن القتل بعين المكان، يكون بداية دليل يتمم باليمين، والتي تسمى القسامة.

(١) انظر: وسائل الإثبات في الفقه الإسلامي، محمد بن معجور، دار الحديث الحسنية، ١٩٨٤، ص ٣٨٧.

(٢) تبصرة الحكام لابن فرحون، دار الكتب العلمية - بيروت، (١١٣/٢).

(٣) المدخل الفقهي العام للأستاذ مصطفى الزرقا، ف/٥٣٦.

يتبيّن مما سبق أن الراجح هو أن القرائن القوية تعتبر حجة في الإثبات، والتي يحصل بها العلم اليقيني أو على الأقل الظن الغالب الذي يطمئن إليه القاضي، أو ما يسمى «بعلم الطمأنينة»، فإن وجدت مثل هذه القرائن اعتبرت حجة، وحكم بمقتضاها، ولا يضّر حينئذٍ ما يمكن أن يتطرق إليها من احتمال أن تكون دالة على غير الواقع، لأن هذا احتمال بعيد لا يلتفت إليه، ولا يعتبر مانعاً من اعتبار القرائن حجة، كما لا يلتفت إلى الاحتمال الذي يتطرق إلى الشهود العدول بكونهم قد شهدوا بالزور، والاحتمال الذي يتطرق إلى الإقرار الصحيح بأن المقرّ قد أقرّ بغير الواقع لأن هذه احتمالات وإن كانت واردة لكنها بعيدة^(١).

وكلام الفقهاء في القرينة منصبٌ على القرينة القوية، والتي عرفوها بأنها التي تصير الأمر في حيّز المقطوع به، أو الأمانة البالغة حدّ اليقين، والتعريف الأخير يتفق وما جاء في مجلة الأحكام العدلية بتعريف القرينة، ففي المادة ١٧٤١ أن القرينة هي: الأمانة البالغة حدّ اليقين، ومع ذلك فإن مراد الفقهاء من اشتراط اليقين أو القطع في حدّ القرينة هو - كما ذكرنا - ما يشمل الظن الغالب لا خصوص اليقين القطعي. وذلك لأن دلالة طرق الإثبات مهما قويت فلا تخلو من ظنّ، ولا يتوقف العمل بها على اليقين الذي يقطع الاحتمال، فالقرينة القاطعة من قبيل ما يفيد علم الطمأنينة لا علم اليقين^(٢).

إن الغرض من العمل بالقرائن القوية هو إبانة الحق وإظهاره، إذ إن القرائن القوية ترجح كفة أحد الخصمين، وتدلّ على الحق في الخصومة. وليس من العدل، ولا من الحق، أن تهدر دلائلها ويحجر على القضاء الأخذ بها، وقد جاءت الشريعة باعتبارها، واعتمد الفقهاء في صدر الإسلام في أفضيتهم عليها، لذلك أضيفت القرينة القاطعة إلى الأدلة الشرعية المقبولة^(٣).

(١) ابن معجور، مصدر سابق، ٣٨٧.

(٢) من طرق الإثبات، د. أحمد عبدالمنعم البهي، مصدر سابق، ص ٧٣.

(٣) طرق القضاء، أحمد إبراهيم، ص ٤٤٩.



وينبغي علينا التنويه إلى أن القرينة يؤخذ بها مع الاحتياط القوي واليقظة الشديدة حتى تطمئن نفس الحاكم إليها ويثلج صدره بما يحكم به. كما أن شهادة الشاهدين على القتل «مثلاً» لا يؤخذ بها إلا بعد شدة التحري واستيفاء الشهادة شروطها، فكما أن احتمال كذب الشاهدين قائم بعد عمل أقصى ما يمكن التحري، ومع ذلك فلا يمتنع الأخذ بشهادتهما في الدماء والأموال مهما بلغ عظمها، فكذلك الاحتمال البعيد بل الموهوم الذي يوجد مع القرينة القاطعة يجب ألا يمنع العمل بها.

ولئن أودت القرائن القاطعة بحياة وأموال أناس مظلومين، فلقد أودت شهادة الشهود العدول المزكين بحياة وأموال الكثيرين من الناس وهم مظلومون كذلك. وما دام الوصول إلى الدليل القاطع الذي ينتفي معه كل احتمال لا مطمع فيه، إذ هو في حيز المستحيل غالباً، وجب الأخذ بحكم الضرورة بالأدلة والحجج الظنية مع الاستقصاء في التثبت وتقديم الأقوى منها على غيره عند التعارض وملاحظة الأمور المرجحة^(١).

والذي يبدو كذلك أنه لا دليل من الكتاب أو السنة يدل على منع العمل بالقرائن في جريمة القتل، كما لا دليل أيضاً فيهما على جواز العمل بها فيها، فالاعتبار في هذه الحالة بقوة القرينة التي تثبت بها الجريمة، إذا لم يثبت خلافها، ويمدى مصلحة المجتمع في اعتبار هذا الدليل ضمن أدلة الإثبات، لتحقيق العدل في الحكم، ومحاصرة الجريمة.

وفي مجال نظام البصمة الجينية في دائرة جرائم القتل فإن المصلحة التي تعود على المجتمع من العمل بقرينة البصمة الجينية مصلحة راجحة، وهي من القرائن القوية، فلا يسوغ تعطيلها، إذ هي أمانة ظاهرة تفيد العلم بما لا يقبل شكاً، إذ هي أقوى من البينة والإقرار في إثبات وجود المتهم على ساحة الجريمة، إذ إن البينة والإقرار خبران يتطرق إليهما الكذب، أما البصمة فهي أقرب إلى الحقيقة منهما. لذلك فالبصمة الجينية تدل دلالة قريبة

(١) طرق القضاء، أحمد إبراهيم، ص ٤٦٢.



جداً من القطع واليقين، وأقرب من أي دليل آخر «إذ يبلغ يقينه وصدقه ٩٦٪» وهذا ما لا يبلغه أي دليل آخر^(١)، ولكن دلالتها محصورة في وجود صاحب البصمة في محل الجريمة، ولا تدل على إدانة المتهم وتجريمه؛ فالبصمة إذن لا تفيد إلا مجرد وجود صاحبها في مكان البصمة، ولا تفيد يقيناً بحدوث الواقعة محل التهمة من صاحب البصمة؛ لأن وجوده في مكان الجريمة لا يستلزم أن يكون هو الذي ارتكبها، فقد يكون قد حضر إلى هذا المكان لأمر آخر غير ارتكاب الجريمة، وقد يكون وجوده في مكان الجريمة قبل وقوعها أو بعد وقوعها، لذلك على القاضي أن يتثبت من مسألة: هل أن صاحب البصمة الموجود على مسرح الجريمة هو الجاني فعلاً؟ فإذا ثبت لديه أنه هو القاتل، فينبغي على القاضي أن يتثبت هل كان القتل عمداً أو شبه عمداً أو خطأ؛ لأن هذه الأنواع الثلاثة مختلفة في أحكامها، إذ إن القصاص مشروط فيه العمد وإرادة الأذى بعينه، فإن لم يثبت العمد فالجزاء الدية أو التعزير، وقد يجتمعان أو يكتفى بالدية دون التعزير، أو بالتعزير دون الدية؛ فإن ثبت القاضي أن القتل كان عمداً، فينبغي مرةً أخرى أن يتثبت هل كان القتل دفاعاً عن النفس أو العرض أو المال، أو أنه كان غيلة وظلماً، إلى غير ذلك من الاحتمالات التي تواجه المحكمة.

ومن هذا المنطلق وبعد معرفة ظروف وملابسات القضية من قبل المحكمة يستطيع القاضي الوصول إلى ما يقتنع به، وهذا ما يتفق مع روح الشريعة ومقاصدها من إقامة العدل والقسط بين الناس، وحتى لا يؤدي إهمال هذه القرائن إلى إفلات العاصين والمجرمين من توقيع العقاب عليهم وضياع حقوق الناس.

(١) مجلة التقدم العلمي، مصدر سابق. ويذكر الدكتور وهبة الزحيلي حفظه الله تعالى: أن نتائج البصمة الجينية بناءً على تحليلها في المخابر تفوق الـ ٩٩ في المائة. انظر: تجديد الفقه الإسلامي، الدكتور جمال عطية، والدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ص ١٧٩.



ثانياً: إثبات الحدود بالقرائن:

اختلف الفقهاء في إثبات الحدود بالقرينة على النحو التالي:

القول الأول:

ذهب الشافعية والحنفية والحنابلة إلى عدم قبول القرائن في الحدود، وحصرُوا طرق إثباتها في الإقرار والشهادة، ولم يعولوا على غيرها. يقول الكاساني في بدائعه: «ولا حدٌ على من توجد منه رائحة الخمر؛ لأن وجود رائحة الخمر لا يدلُّ على شربها، لجواز أنه تَمَضَّمض بها ولم يشربها، أو شربها عن إكراه أو مخمصة، وكذلك من تَقَيَّأ خمرًا لا حدٌ عليه»^(١).

وقالوا: إن المرأة لا تحدُّ بمجرد ظهور الحمل بها، وإنما تسأل عن ذلك، فإن ادَّعت أنها أكرهت أو وُطئت بشبهة، أو لم تعترف بالزنا لم تحدُّ^(٢)، ولعل ذلك إنما هو من باب درء الحدود بالشبهات، إذ يحتمل أنها اضطرت إلى الزنا، ويحتمل كذلك أن الحمل بطريق غير الواقعة، كما نصَّ عليه بعض الفقهاء قديماً، أو يحتمل أنها حملت عن طريق التلقيح الصناعي حديثاً، فالحدود عندهم لا تثبت بالقرائن، وذلك لأن الحدود إنما تدرأ بالشبهات، والقرائن تحفُّ بها شبهات كثيرة لا تجعلها صالحة لبناء الحكم عليها.

ويرى ابن القيم أن الشبهة كما تعرض للقرينة تعرض في شهادة الشاهد، بل تجوز ذلك على الشاهد ووهمه وكذبه أظهر بكثير مما قد يعرض للقرينة من شبهة، فلو نعطل الحدَّ بما يعرض للقرينة من شبهة، لكان تعطيله بالشبهة التي تمكن في شهادة الشاهد أولى^(٣).

(١) بدائع الصنائع، دار الكتاب العربي (٤٦/٧). مغني المحتاج (١٤٩/٤). المغني لابن قدامة،

المكتبة السلفية (١٩١/٨). فتح القدير (٣٠٨/٥). نيل الأوطار للشوكاني (١٦٠/٧).

(٢) المغني لابن قدامة (١٩٢/١٠).

(٣) أعلام الموقعين، لابن القيم، دار الجيل (١٠٣/١).

واستدل هؤلاء أيضاً بحديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: «لو كنتُ راجماً أحداً بغير بينة لرجمت فلانة، فقد ظهر منها الريبة في منطقتها، وهيئتها، ومن يدخل عليها»^(١). ومناط الاستدلال في الحديث: أن القرينة على الزنا وجدت، في المنطق والهيئة، والأشخاص الداخلين على المرأة، ومع ذلك لم يقم الرسول ﷺ الحدُّ على هذه المرأة، ولو كان حد الزنا، أو الحدود عامةً، تقام بالقرائن لما سكت الرسول ﷺ.

ويناقش بعضهم هذا الدليل بأنَّ القرائن القضائية يعود أمر دلالتها إلى السلطة التقديرية للقضاء، ولعل الرسول ﷺ رأى دلالة هذه القرينة غير كافية لإقامة الحدِّ، خاصة وأن الحدود تدرأ بالشبهات.

وعدم إثبات الحدود بالقرائن هو ما يراه جمع من المعاصرين، وذلك تطبيقاً لمبدأ درء الحدود بالشبهات الذي جرى عليه الفقه الإسلامي، فقد وجب أن يراعى عند الشك جانب المتهم، ومؤدى ذلك أن تندرى العقوبة المقدرة بالشبهة، بحيث يترتب على ذلك تبرئة المتهم مما أسند إليه، أو أن يؤدي ذلك إلى توقيع عقوبة من عقوبات التعزيرات.

وقد ذهب فريق من الفقهاء إلى أن مجرد الشبهة في مظنتها من مرتكب الجريمة الموجبة للحد يسقط الحد دون حاجة إلى إثبات تلك الشبهة المدعاة، وهذا مما أقرته وعملت به نظريات الفقه الجنائي الوضعي في أن يفسر الشك دائماً لصالح المتهم^(٢).

القول الثاني:

ذهب ابن القيم إلى القول بأن الحدود تثبت بالقرائن شأنها شأن بقية

(١) سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ٢٥٥٩.

(٢) الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، د. مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام (٣١٩/١)، دمشق، ١٩٦٨م. الجامع الصغير للسيوطي، ص ٣١٣. قانون الإثبات للدكتور البخاري عبدالله الجعلي، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٤م، ص ٤٥٤.



الجرائم الأخرى، حيث قال: «والمقصود أن الشارع لم يقف الحكم في حفظ الحقوق البتة على شهادة ذكرين، لا في الدماء ولا في الأموال ولا في الفروج ولا في الحدود، بل قد حدّ الخلفاء الراشدون والصحابه رضي الله عنهم في الزنا بالحمل، وفي الخمر بالرائحة والقيء، وكذلك إذا وجد المسروق عند السارق كان أولى بالحدّ من ظهور الحبل وظهور الرائحة في الخمر؛ لأن هذه القرينة أقوى من شهادة شاهدين بالسرقة»^(١). ويمضي ابن القيم في بيان رأيه، فيقول: «إن المقصود هو أن الحاكم يحكم بالحجة التي ترجح الحق إذا لم يعارضها مثلها»^(٢).

ويرى ابن الغرس أيضاً اعتبار القرائن طريقاً لإثبات جميع الحقوق في الحدود أو غيرها، إذ يقول: «والقرائن الدالة على ما يطلب الحكم به دلالة واضحة بحيث تصيره في حيّز المقطوع به». وقد ذكر ابن فرحون خمسين مثلاً اتفقت فيها المذاهب الأربعة على الأخذ بالقرائن في الإثبات^(٣).

والقول الراجح:

هو جواز إثبات الجنايات بالقرينة القوية - لقوة أدلتها -، وإذا وردت شبهة على الحدّ، فينبغي على القاضي إسقاط الحدّ إلا إذا ثبت ما ينفي تلك الشبهة.

هذا وقد وضع الفقهاء ضوابط لما يعتبر شبهة وما لا يعتبر، وقد يقع الاختلاف أحياناً في بعض صور الشبهة بين الفقهاء، هل هي شبهة صالحة للدرء أم لا؟

والصحيح أن المراد بالشبهة، الشبهة القوية التي تصلح لأن تجعل اليقين محل تساؤل واستفسار.

(١) أعلام الموقعين (١/٨٧). الطرق الحكمية، المؤسسة العربية للطباعة، ص ٩٧، ١٧٠.

(٢) المصدر السابق (١/٨٩).

(٣) تبصرة الحكام (١/٣١٢)، (٢/١١)، (١٢١).

وقد توسَّع الأحناف في نطاق الشبهة الموسعة للحدود حتى صاروا أكثر من غيرهم درءاً للحدود والتماساً للشبهات، ولعل عذرهم في ذلك دلالة الآثار المروية عن النبي ﷺ في ذلك، وأن سقوط الحد بالشبهة لا يعني انتفاء العقوبة، بل إن الاحتياط وراء الحد بعقوبة التعزير واجب سداً لباب الذرائع.

وحكمة درء الحدود بالشبهات هي تضيق دائرة تطبيق الحدود لشدتها، ولكن لا انعدامها كلية، بل تبقى في المواضع القليلة التي تجب فيها.

وكذلك فإن الشبهة تصح أن تكون مانعاً من إقامة الحد مع وجود الركن والسبب والشرط^(١).

أما جريمة شرب الخمر:

فإنها تثبت بقرينة خاصة هي رائحة الخمر في نَفَس المتهَم، أو رائحة الخمر في قيء المتهَم، وقد روي ذلك عن عدد من الخلفاء والصحابه، كعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود^(٢)، وهو مذهب مالك.

إن مما يجدر الانتباه إليه هو أن رائحة الخمر هي التي يتبين بها نوع

(١) المبادئ الشرعية في أحكام العقوبات في الفقه الإسلامي، د. عبدالسلام محمد الشريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ٣٠٤ وما بعدها.

(٢) صحيح البخاري بشرح الفتح، دار المعرفة، بيروت (٤٧/٩). الموطأ برواية الشيباني، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر ١٩٦٧، رقم: ٨٠٩. صحيح مسلم رقم: ١٧٠٧. انظر: النظرية العامة للقضاء والإثبات في الشريعة الإسلامية مع مقارنات بالقانون الوضعي، محمد حبيب التجكاني، ص ٨٤ وما بعدها، نشر دار آفاق عربية - بغداد. أعلام الموقعين (١٠/١٠٣). المتقى شرح الموطأ (١٤٠/٢، ١٦٦). يقول ابن رشد: «واختلفوا في ثبوته بالرائحة، فقال مالك وأصحابه وجمهور أهل الحجاز: يجب الحد بالرائحة إذا شهد بها عند الحاكم شاهدان عدلان»، بداية المجتهد (٤٣٦/٢). وانظر: التاج المذهب في أحكام المذهب (٢٣٥/٤).



الشراب الذي تناوله الشخص، ولذلك وجب أن تكون الرائحة طريقاً إلى إثبات الشرب، وإذا كان الشهود الذين يشهدون بأن فلاناً شرب خمراً يستندون في شهادتهم إلى تلك الرؤية، فإن الشَّم أقوى في معرفة حال المشروب من الرؤية؛ لأن الرؤية لا يعرف بها الشراب أمسكر هو أم لا؟، وإنما يعلم ذلك من رائحته، وفي هذا العصر يمكن التيقن من أن الشخص شرب خمراً عن طريق تحليل دمه، أو النفخ في جهاز معين صنع لهذا الغرض، يبين نسبة الكحول في نفسه، وبصورة قاطعة.

إن مما ينبغي على القاضي هو التأكد من عدم وجود الشبهات التي تسقط حدَّ الشرب، كأن يتأكد أنه لم يشربها تحت تأثير الإكراه، أو الضرورة، أو أنه شربها ولم يعلم أنها خمرة، أو أن الرائحة ليست رائحة مادة أخرى شبيهة برائحة الخمر، أو أنه لم يتمضمض بها، بل تعمَّد شربها، إلى آخره من الشبهات الواردة، فإذا ثبت ما ينفي تلك الشبهات فإن الحدَّ يقام عليه بهذه القرينة، حتى لا يفلت العصاة من العقوبات، وأن تكون للحدود فاعليتها الرادعة في محاربة الجريمة.

والقانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٨٣ قد أخذ بالمأثور عن الخلفاء الراشدين بالنص على أن الرائحة تكفي لإثبات جريمة شرب الخمر، سواء ثبتت للمحكمة ذلك بشهادة عدلين، أو تقرير من خبير مختص بأنها رائحة خمر^(١).

والذي يبدو لي أنه لا مكان لنظام البصمة الجينية في إثبات جريمة شرب الخمر.

وأما جريمة الزنا:

فيرى فريق أنها تثبت بالقرينة الدالة على الجريمة كوجود امرأة حامل وهي ليست ذات زوج.

(١) المادة ٧٩ من قانون الإثبات السوداني لسنة ١٩٨٣. قانون الإثبات وما عليه العمل في السودان، د. البخاري عبدالله الجعلي، دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٨٤، ص ٤٥١.

واستدلّوا بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «والرجم في كتاب الله حقٌّ على من زنا، إذا أحصن، أو قامت البيّنة، أو كان الحبل، أو الاعتراف»^(١). وقد قال بذلك مالك وأحمد اعتماداً على القرينة الظاهرة. خلافاً للشافعية والأحناف الذين يرون عدم إثبات الحدود بالقرينة.

والذي يبدو لي:

أن في مثل هذه الحالات ينبغي على القاضي أن يتروّى في البحث عن الحقيقة من خلال التدقيق في القرينة والنظر فيها، ومدى ما يعترئها من شبهة، وما يرد عليها من احتمالات مقبولة، فينبغي على القاضي التأكد من أن هذه المرأة لم تُكره، ولم تُغصب على الزنا، ولم تكن في مواجهة حالة الضرورة، ويتأكد أيضاً أن الحمل كان بطريق المواقعة، وليس بطرق أخرى كاستدخال المني، أو يحتمل أنها استجمرت بخرقه فيها مني، أو استحمت بماء قد أنزل فيها الرجل، أو أنها وطئت بطريق الشبهة، أو غير ذلك من الشبهات والاحتمالات المقبولة.

ويرفض فريق الاحتمالات البعيدة جداً، أو غير المقبولة حتى لا تُستغلَّ لجعلها تكأة للإفلات من العقوبة^(٢).

والذي يبدو لي:

أن الراجح من أقوال الفقهاء بما يتفق مع مقاصد الشريعة وقواعدها أن الحامل من غير زوج إذا ادّعت الغصب أو الإكراه أو أي شبهة أخرى مما

(١) الموطأ برواية يحيى، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ص ٨٢٣. بداية المجتهد لابن رشد، (٤٣١/٢). تبصرة الحكام لابن فرحون (٩١/٢).

(٢) مثال ذلك في مسألة الزواج من الجنّي، كما ورد في بعض كتب الفتاوى، فقد تدّعي الحامل من غير زوج أو سيد لها أنها حملت من زوجها الجنّي بناء على بعض الفتاوى بجواز الزواج من الجنّي، لذلك رفض الإمام مالك رحمته الله قبول مثل هذه الشبهات حتى لا يستشري الفساد في الأرض، وتشيع الفاحشة بناء على مبررات موهومة.



ذكرنا، فإنه يدرأ عنها الحد؛ لأن الشارع الحكيم متشوف إلى العفو والصفح في حقوق الله تعالى، ومتشوف كذلك إلى الستر على أعراض الناس، فلذلك يقول النبي ﷺ لهزال لما أخبر بقصة ماعز: «يا هزال لو أنك سترته بردائك لكان خيراً لك»^(١).

ويقول لماعز لما جاءه معترفاً مقرراً: «لعلك قبلت، لعلك لمست...» معرضاً له بالرجوع عن إقراره، والتوبة إلى الله سبحانه وتعالى، وكذلك صنع مع الغامدية حتى قالت له: «أتريد أن تردني كما رددت ماعزاً؟».

والذي يبدو لي أيضاً:

أن جريمة الزنا تثبت فقط بقرينة الحمل في دائرة القرائن، وذلك إذا كان الحمل من غير زوج وبشروطها، ومثلها: المرأة التي لها زوج ولا يتصور الحمل منه لصغره أو لأنه مجبوب، ومع ذلك حملت زوجته، أو المرأة التي تلد قبل ستة أشهر من تاريخ الدخول بها. فيقام الحد عليها إذا لم تدعي أي شبهة من غصب أو إكراه أو وطء بشبهة أو غيرها، موافقة لرأي الخلفاء والصحابة.

أما القرائن الأخرى فأرجح عدم الاعتداد بها في إقامة حد الزنا، ومنها: قرينة البصمة الجينية؛ لأن الشارع شدد في طرق إثبات الزنا، وندب إلى الستر على أعراض الناس، ولذلك لو وجدوا مني الزاني على ملابس الزانية، وتأكدوا من هوية صاحب المنى عن طريق تحليل البصمة الجينية، فإن الحد لا يثبت بذلك، وكذلك لعدم إثبات عنصر «الوطء» بنظام البصمة، وإن كان يثبت به التعزير للفاعل لكون الفعل معصية محرمة.

وأما جريمة السرقة:

فإنها تثبت بالقرائن ما لم يقدّم الدليل على عكسها، ويعتبر ابن القيم

(١) الموطأ مع شرح الزرقاني، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم، رقم ١٥٩٤،

وجود المسروق عند السارق قرينة على السرقة إلا أن يثبت ما ينفيها، وينبغي على القاضي الانتباه إلى ظروفها وملابساتها وما تحفُّ بها من احتمالات وشبهات، إذ إن الشبهة قد ترد على هذه القرينة، فمن المحتمل أن المسروق قد دسَّ على المتهم بالسرقة نكاية به، أو لتحقيق غرض ما، وكما في قصة يوسف عليه السلام، فالسقاية وجدت في رحل أخي يوسف، وأتخذ الحاضرون من وجودها في رحله قرينة على أنه هو السارق، وأجمعوا على ذلك - عدا يوسف ومن علم بالأمر والتدبير معه - بينما هي تخالف الواقع تماماً، إذ إنه لم يسرق وإنما دسَّت السقاية عليه دساً لحكمة سامية. وبناء على ذلك فإن وجود آثار البصمة الجينية للمتهم في مكان ارتكاب جريمة السرقة لا يدلُّ على أن المتهم قد ارتكب الجريمة، بل يدلُّ على إثبات هوية المتهم ووجوده في مكان السرقة.

لذلك ينبغي على القاضي تقدير القرينة القائمة في دعوى السرقة، ومعرفة ظروفها وملابساتها ووقائعها، وما يعترئها من شبهات، وما يعرض لها من تلفيق لكي يصل القاضي إلى الحكم بمقصود الشرع في تحقيق العدالة في الخصومات، وحتى لا تكون تكأة تلفُّق بها التهم لكثير من الأبرياء. علماً بأن السرقة إذا اختلَّ فيها ركن من الأركان، أو شرط من الشروط، سقط الحدُّ، وقد يعاقب المتهَّم بالتعزير.

فالقاضي له تقدير القرائن القائمة في الدعوى، والتي يطمئن إليها بعد أن يجتهد فيها اجتهاداً قائماً على الفهم الدقيق الواعي، وبعد بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة ظروف الدعوى وملابساتها، فعليه أن يتروَّى ويتأنَّى في تقييم القرينة والبحث عن حقيقتها من خلال التدقيق فيها، ومعرفة واكتشاف ما يعترئها من شبهات، حتى يصل إلى القناعة التامة بالحق في الدعوى.

لذا، فإن تقدير حجية قرينة ما في الدعوى ومدى الاعتداد بها أو عدمه، أمر متروك للقاضي، ومدى اقتناعه بها واطمئنانه إليها، بحسب



تقديره لقوتها ومدى سلامتها من الطعون، وبالتالي له أن يأخذ بها أو يطرحها بناءً على الموازنة والمفاضلة بين القرائن المتعارضة لأجل الوصول إلى المطابقة بين الحقيقة القضائية والحقيقة الواقعية.

إن تقدير القاضي واقتناعه أمر لا يقتصر على القرائن فقط، بل يؤخذ به حتى في شهادة الشهود، إذ إنها تخضع لتقدير القاضي، فلو رأى في الشهادة أن الواقع يكذبها، طرحها ولم يعول عليها، كما لو شهد أربعة رجال على رجل بالزنا، فوجد الرجل مجبواً «عيب في العضو التناسلي يستحيل على الرجل معه الاتصال الجنسي بالمرأة».

والإقرار كذلك يخضع هو الآخر لتقدير القاضي، إذا صاحب الإقرار ما يدل على كذب المقر في إقراره، وعموماً فإن أدلة الإثبات في الشريعة الإسلامية تخضع لتقدير القاضي فيأخذ بها بعد تمحيصها والتأكد من صحتها ومطابقتها للواقع، ويرفضها إذا كانت تخالف الحقيقة والواقع، ومع ذلك فإن حرية القاضي في الاقتناع، وسلطته التقديرية للأدلة ليست مطلقة، وإنما هي مقيدة بشرط صحة السبب والتزامه التعليل، والتي تراجعها جهات الطعن، إذ تعرض تلك القرارات والأحكام على محكمة النقض «محكمة التمييز» لإقرارها وتصديقها، أو نقضها وردّها.

إن نظام البصمة الجينية نظام حديث في الإثبات، لم يعرفه أسلافنا القدماء، لأنه من ثمار التقدم العلمي، ويعدّ اليوم من وسائل تحقيق العدالة والحكم بالعدل، وهذا النظام إذ يعدّ قرينة من القرائن، لذلك فإنه يخضع لتقدير القاضي وقناعته في إثبات التهمة، أما في إثبات الهوية فإنه يعدّ دليلاً قاطعاً، وهو أقوى من أي دليل آخر من أدلة الإثبات في هذا المجال.

إن الشرع يرحّب بكلّ دليل جديد يثبت العلم جدواه، فيضاف إلى أدلة الإثبات الأخرى المعروفة، وذلك أخذاً بمبدأ السياسة الشرعية في تحقيق مصالح العباد ودفع الضرر والمفاسد عنهم، فيقبل كل وسيلة تؤدي إلى مراعاة المصلحة العامة في تحقيق الأمن والطمأنينة والعدالة، ومحاربة



الجريمة والفساد، وتؤدي إلى إثبات الحقوق^(١)، مع مراعاة التفصيل الذي ذكرناه في أنواع الجرائم.

إن هذا الدين ليس دين الشكليات، وإنما هو دين يعطي كل أهمية للمقاصد والغايات. والبيئة في الشريعة يراد بها كل ما يبين الحق ويظهره بالقدر الذي يبعث الثقة في نفس القاضي ويدفعه إلى الحكم وهو مطمئن إلى ثبوت ما يحكم به^(٢).

لذلك فالشريعة لا تضيق بأي أسلوب حق يحقق أغراضها ويتفق مع مبادئها العامة، وما أروع كلام ابن قيم الجوزية في هذا المقام ودقة نظره وإحاطته بمقاصد وغايات الشريعة، يقول **رحمته الله** :

«فإن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء، ثم ينفي ما هو أظهر منها، وأقوى دلالة، وأبين أمانة، فلا يجعله منها، ولا يحكم عند وجودها وقيامها، بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده، وقيام الناس بالقسط، فأى طريق استخرج به العدل والقسط فهو من الدين، وليست مخالفة له»^(٣).

لقد أصبح لنظام البصمة الجينية دور خطير في إثبات الهوية، وذلك بناءً على تلك النسبة الكبيرة التي يحققها من النجاح، والتي تبلغ ٩٦٪، وهي نسبة عالية جداً في اكتشاف الحقيقة، مما شجّع الدول المتقدمة على

(١) حجة القرائن في الشريعة الإسلامية، عدنان حسن عزازية، دار عمار، ص ١٧٩.

(٢) وسائل الإثبات في الفقه الإسلامي، محمد بن معجور، مصدر سابق، ص ٣٧٧.

(٣) انظر: الطرق الحكمية، ص ١٨.



استخدامه دليلاً جنائياً، وقد دعا بعض المعنيين إلى المناداة بحفظ البصمة الجينية لجميع المواطنين مع بصمة الأصابع لدى الهيئات القانونية، وذلك لحسم الكثير من القضايا بناءً على هذه البصمة كدليل جنائي^(١).

والذي أودُّ أن أؤكدّه مرةً أخرى هو أن وجود البصمة الجينية في مسرح الجريمة سواء كانت جريمة قتل أو سرقة لا يعني ارتكاب الجريمة من قِبَل صاحب البصمة بالضرورة، بل إن وجود البصمة لا يفيد إلا مجرد وجود صاحبها في مكان الجريمة، ولا يفيد يقيناً بحدوث الواقعة محل التهمة من صاحب البصمة^(٢).

لذلك فإن تطابق البصمة الموجودة في مكان الحادث مع بصمة المتهم يعني ثبوت وجوده في مسرح الجريمة ثبوتاً قطعياً، أما دور القاضي في هذه الحالة فهو أن يطلب من المتهم إثبات مشروعية وجوده في ذلك المكان، ولا تسمع دعوى المتهم أن هذه البصمة ليست له بعد تقرير الخبير الذي أفاد أن البصمة عائدة له، إذ يقول المختصون: إن البصمة الجينية تعتبر من الأدلة المادية القاطعة لإثبات هوية المتهم، والدليل المستمد من البصمة هو أقوى أثراً في إثبات الشخصية من التوقيع الذي يعتمدونه دليلاً، والبصمة هذه توقيع لا يمكن تزيفه أو تغييره^(٣).

إن الاعتماد على نظام البصمة الجينية ينبغي اعتباره والاعتماد عليه أكثر من الاعتماد على الشهود في إثبات شخصية المتهم ووجوده في مكان الجريمة، لا في إدانة المتهم؛ لأن شهادة الشهود تفيد غلبة الظن بما شهدوا

(١) انظر: الموسوعة العربية العالمية (١٤٣/٦)، (٤٣٢/٤).

(٢) انظر: النظام القضائي في الفقه الإسلامي، الدكتور محمد رأفت عثمان، مصدر سابق، ص ٣٣٥ «بتصرف».

(٣) انظر: القرائن ودورها في الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي، للدكتور أنور محمد دبور، ص ٢٠٨.

به، وأما البصمة الجينية فدلالته تقرب من القطع واليقين^(١).

إن الدراسات العلمية تشير إلى أن احتمال وجود تشابه بين البصمة الجينية لشخص بريء مع البصمات الجينية المنتزعة من موقع الجريمة هو واحد في كل ٣٠٠ مليون^(٢).

وهناك من العلماء من يقول: إنه عن طريق الخلية الواحدة يمكن رسم صورة لجينات المتهم لا يمكن أن تتكرر إلا بنسبة: ١ إلى ١٠٠ مليون^(٣).

ويرى آخرون أن احتمال تكرر نفس الترتيب في البصمة الجينية يعادل واحداً من بين كل مليون مليون شخص، وهو احتمال يقرب من الاستحالة^(٤).

ومن هذه الآراء نخرج بنتيجة مشجعة، وهي أنهم مهما اختلفوا في نسبة التشابه، فإنهم متفقون على أن الحد الأدنى للتشابه لا يقل عن ١ إلى مائة مليون، وهذه نسبة لم يحلم بها الإنسان قط للوصول إلى الاقتراب من الحقيقة.

وإذا كانت هذه النسبة لا تصل إلى اليقين والقطع الذي لا يتطرق إليه

(١) العلم والجريمة، عبدالله حسين المصري، عمان ١٩٦٥م، ص ١٢٤، الندوة العربية لعلم البصمات، مجموعة بحوث ١٩٧٣م، دمشق، ص ٣٧٠، ٣٨١. التحقيقات والأدلة الجنائية، إبراهيم غازي، مطبعة الحياة، دمشق، ص ١٧٧. التحقيق الجنائي العملي والفني والتطبيقي، اللواء محمود عبدالرحيم مع مجموعة أخرى ١٩٦٣م، القاهرة، ص ٣٦٠.

(٢) انظر شبكة الإنترنت، الأساليب الوراثية لتحديد النسب:

WWW.islamonline.Net/io-arabic/qadaya/qd/asp

(٣) انظر: مجلة العربي الكويتية، صفحة علوم، العدد ٤٧٥، يونيو ١٩٩٨، مقال بعنوان: خلية واحدة تكشف المجرم، بقلم الدكتور: أنيس فهمي.

(٤) مجلة منار الإسلام، العدد الأول، ١٧ يوليو ١٩٩١م، مقال بعنوان: «البصمة»، للأستاذ الدكتور سلامة السقا.



أي احتمال، والذي يعزُّ وجوده، فإنه ينبغي معرفة أن الشريعة لم تبين القضاء على الحجة القطعية والخبر القطعي فقط والمعصوم من الخطأ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تعطيل مصالح الناس، لأن القطعية واليقين الذي يصل إلى نسبة مائة في المائة قلماً يتحققان، ولا تتحقق تلك النسبة حتى في البصمة الجينية - كما مرَّ آنفاً -.

ولذلك لم يشترط في وسيلة الإثبات في الفقه الإسلامي أن تكون نتائجها قطعية يقينية ومعصومة من الخطأ لكي تكون حجة في الإثبات، ذلك لأن الشريعة الحكيمة قرَّرت أن يبني القضاء على الحجة الظنية بعد أخذ الحيطة لذلك بأقصى ما يستطيع، وإلا تعطلت مصالح العباد، لذلك ألحقت ما يفيد الظن الراجح بما يفيد العلم القطعي، وبذلك تتسع دائرة الإثبات، وكذلك يبني على الحجة القطعية إن وجدت، فأجازت للقاضي بناء حكمه على شهادة الشهود العدول، وإقرار المدَّعى عليه مع احتمال كذب الشهود العدول المزكِّين فيما شهدوا به، واحتمال كذب المقرِّ في إقراره لغرض ما، كأن: يلتزم ضدَّ نفسه بالإقرار متحملاً الحكم عليه بالعقوبة في مقابل جُعل يأخذه من المجرم الحقيقي.

ومع ذلك فإن جانب الصدق في شهادة العدول أرجح من جانب الكذب ظاهراً وغالباً، ويبعد عادةً وغالباً أن يكذب الإنسان في إقراره على نفسه بحق يلزمه، ولا عبرة بالأحوال النادرة أو القليلة التي يختار الإنسان الإقرار على نفسه كاذباً ملتزماً ضرر ما أقرَّ به اتقاء لضرر أكبر، أو جلباً لمصلحة أرجح من ذلك في نظره وتقديره لاعتبارات يراها هو ويقتنع بها^(١).

وكذلك لا يلزم من ثبوت الحق للمدَّعي عند القاضي الثبوت في الواقع ونفس الأمر، كما في القضاء المبني على شهادة الزور أو القرائن التي تترأى للقاضي أنها قوية وقاطعة، لكن الواقع أن استنتاجه منها كان خاطئاً،

(١) طرق القضاء، للشيخ أحمد إبراهيم، ١٩٨٥م، ص ٢٧.

فكم من دماء أهدرت، وحرمان استحلّت، وأموال أُكملت ظلماً بناءً على قضاء صُدّق فيه دعوى باطلة وإثبات كاذب، وهذا أمر صعب تلافيه بصورة تامة وكاملة، وفي كلّ الصور الجزئية لابتناء القضاء في أكثر الأحوال على الأدلة الظنيّة^(١).

ومع ذلك فإن دليل البصمة الجينية - في إثبات الهوية - هو أقوى وأقرب إلى الحقيقة وأقرب إلى اليقين والقطع من جميع الأدلة الأخرى، ولأن احتمال الكذب في الأدلة الأخرى وارد فيها أكثر من احتمال الخطأ في البصمة الجينية. لذلك أصبحت هذه الوسيلة محلّ تقدير واعتبار كبيرين في ساحات القضاء في العالم.

والحمد لله أولاً وآخراً.



(١) طرق القضاء، للشيخ أحمد إبراهيم، ص ٢٥.